اقتصاد

الحكومة أمام نواب الشعب.. رهان على «الثقة»

رئيس الوزراء يرد الانتقادات: نحن حكومة حرب ومقاومة ولا نعيش المثالية ولا يمكن التنبؤ بما يحدث غداً لكن الحالة لن تطول

ندعو المهجرين في دول الجوار إلى العودة لحضن الوطن ونحن على استعداد تام لتأمين مكان إقامتهم وتقديم العون لهم

ترشيد الدعم وتوجيهه نحو الفئات الأكثر تضرراً بهدف التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة ومنع الهدر والفساد والتهريب

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي في الكلمة التي ألقاها من تحت قبة مجلس الشعب أمس، أن الحكومة تمضي بتوجيه من قائد الوطن الرئيس بشار الأسد لتعزيز متطلبات الصمود بشكل مستمر وذلك من خلال تأمين المستلزمات الحياتية الضرورية للإخوة المواطنين من مواد تموينية ومشتقات نفطية ومتطلبات خدمية أساسية، وكذلك من خلال دعم وتأمين مستلزمات صمود قواتنا المسلحة وقوى الأمن الداخلي والدفاع الشعبي، والالتزام بتكريم ذوي الشهداء وتأمين استحقاقاتهم والاهتمام بجرحى الحرب، وتقديم المنح المولدة لفرص العمل، وتعزيز المصالحات المحلية، والنهوض بالواقع الاجتماعي للسوريين والمتمثل بتأمين متطلبات العمل الإغاثي وخاصة في محافظة الحسكة والمهجرين من بصرى الشام وتدمر وإدلب ومخيم اليرموك.

إضافة إلى تكثيف عمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق السورية وتوفير حلول عملية وملائمة للإيواء وتوفير سبل العيش والتعويض على المتضررين ووضع نظام حماية للفئات الأكثر تضرراً من الحرب، والترحيب بكل الجهود الصادقة الرامية لتخفيف العبء الإنساني عن شعبنا من خلال التعاون مع مكاتب الأمم المتحدة وإشراك وكالاتها العاملة في المجال الإنساني وغيرها من المنظمات الإنسانية سواء الوطنية منها أو الدولية في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية وتقديمها لمستحقيها بعيداً عن التسييس، ومتابعة العمل بالملفات ذات الأولوية مثل الأحداث الجانحين والتسول والرعاية البديلة ومشروع التعقب الأسري ورعاية الطفولة والأيتام والعجزة، والعمل على توثيق الانتهاكات، وتثبيت زواج القاصرين وملف تجنيد الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وأضاف: «لما كانت إعادة الإعمار هي من أولويات العمل في البيان الحكومي وكان صدور القانون /٦٦/ لعام ٢٠١٣ هو انطلاق العمل بهذا القطاع، تتابع الحكومة تنفيذ البنية التحتية في منطقة كفرسوسة والرازي بعد أن تم إنجاز المخططات التنظيمية وتوزيع الملكيات بين المالكين، وتستكمل المخططات التنظيمية في منطقة داريا وفي بابا عمرو والسلطانية وجوبر في حمص لتنطلق في مناطق أخرى من المحافظات السورية».

وتابع قائلاً: تدعو الحكومة أبناء سورية المهجرين والموجودين في دول الجوار بالعودة إلى حضن الوطن ونحن على استعداد تام لتأمين مكان إقامتهم وتقديم العون لهم، كما تدعو الحكومة أبناء الوطن المتخلفين عن خدمة العلم إلى الاستفادة من المرسوم التشريعي رقم /٣٢/ تاريخ ٢٠١٥/٧/٢٥، الذي كان عطاءً جديداً من القائد الرئيس الأسد، ليحملوا بندقيتهم ويقاتلوا جنباً إلى جنب مع إخوانهم في الجيش والقوات المسلحة، من أجل حماية الوطن وتطهيره من رجس الإرهابيين.

اقتصاد الواقع

وأضاف: صمود الاقتصاد السوري بعد خمس سنوات من الأزمة يعد صموداً أسطورياً، يستحق الوقوف عنده تحليلاً وتركيباً رغم الحصار الخارجي الجائر الذي فرض عليه والتخريب الداخلي الممنهج الذي نال من بنيته التحتية والخدمية ومؤسساته الاقتصادية والتنموية، وقتل وتشريد متعمد للقوى العاملة المنتجة، حيث عوّل أعداء الشعب السوري على إحداث انهيار اقتصادي سريع يحدث فشلاً في الدولة السورية واغتيالاً لمنجزات الشعب السوري في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سجلت تقدماً ملحوظاً قبل اندلاع الأزمة.

وأشار إلى أن الحكومة تتابع تركيزها على تحسين المستوى المعيشي للإخوة المواطنين رغم اشتداد العقوبات الاقتصادية ونقص الموارد، من خلال الاستمرار في توفير احتياجاتهم من السلع الأساسية بالكميات والأسعار المناسبة وتأمين كميات كبيرة من المواد التموينية عن طريق الخط الائتماني الإيراني وبيعها بأسعار مناسبة ومنافسة ضمن منافذ مؤسسات التدخل الإيجابي، والسعي المستمر لتخفيف ساعات التقنين في الكهرباء، وتأمين مياه الشرب الآمنة لجميع الإخوة المواطنين وفي كل المحافظات وخصوصاً في محافظة حلب الصامدة التي تتعرض لأقصى درجات الحصار من المجموعات الإرهابية المسلحة.

بالإضافة إلى الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم واتصالات وغيرها بأفضل السبل والاستمرار بتقديم الدعم للمشتقات النفطية والمواد التموينية الأساسية والكهرباء والمياه والري والنقل الداخلي وقطاع الزراعة والصناعة، وفق مبدأ عقلنة الدعم وترشيده وضبطه وتوجيهه نحو الفئات الأكثر تضرراً وذلك بهدف التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة ومنع الهدر والفساد والتهريب وإيصال الدعم إلى مستحقيه، وتوظيف مخرجات هذا الوفر من الدعم لتحسين المستوى المعيشي والخدمات الأساسية للمواطن وتأمين صمود القوات المسلحة.

وأشار إلى أن الحكومة مستمرة بمتابعة تأمين مستلزمات الإنتاج للإخوة الفلاحين والمزارعين والمربين بما يحقق الأمن الغذائي واعتماد سياسة أسعار مجزية للمحاصيل الإستراتيجية وخاصة (القمح – الشعير – الشوندر السكري – القطن)، وتقديم التعويضات للإخوة الفلاحين من خلال صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية وصندوق دعم الإنتاج الزراعي وتقديم إعانات ومنح مجانية لـ/٢٨١٦٦/ أسرة بالتعاون مع منظمة الفاو خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

والاستمرار بتسويق موسم الحبوب لعام ٢٠١٥ لمادة القمح وإعادة نقله وتوزيعه بين المحافظات السورية على الرغم من المخاطر الأمنية الكبيرة والتكاليف السعرية الباهظة لعمليات النقل، وهو ما يدعم ويؤمن ويعزز تأمين متطلبات الصمود الوطني وتأمين رغيف الخبز المدعوم لجميع أبناء الشعب السوري. إضافة إلى الاستمرار بالوصول إلى سياسات متوازنة واستقرار نسبي في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات المتداولة في سوق القطع المحلية، والمضي بعملية تمويل المستوردات الضرورية من خلال بيع القطع الأجنبي لمؤسسات القطاع العام والخاص بأسعار صرف تمييزية تحد من أثر التقلبات المؤقتة والوهمية.

لافتاً إلى أن الحكومة تعمل بتطوير الإنتاج المحلي ودعم الصادرات وحماية الصناعة الوطنية التي شهدت حالة من التعافي وزيادة في الإنتاجية سواء في مؤسسات القطاع العام أو الخاص ولاسيما المدن والمناطق الصناعية الآمنة، رغم تحديات تأمين حوامل الطاقة، وإقرار مشاريع قوانين هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهيئة دعم الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات، لتطوير البنية الارتكازية للإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي والارتقاء بالأداء والنوعية والتوسع في الإنتاج والتصدير وإعادة التوازن للعملية الإنتاجية.

وأضاف: انطلاقاً من المسؤولية الدينية والوطنية تستمر وزارة الأوقاف بتطوير الخطاب الديني المستمد من قيمه الثابتة ومن مصادره الصحيحة لمواجهة الفكر التكفيري والتعصب الديني وتوظيفه لأغراض التنمية والاهتمام ببناء جيل مؤمن وملتزم بتعليمات الدين الحنيف، كما أطلقت النسخة المعيارية من المصحف الشريف ليكون إنجازاً تاريخياً.

رد الانتقادات

وأكد أنه لا شك أن الأداء الحكومي لاقى الكثير من الانتقادات خلال الأشهر الأخيرة من جهة عدم القدرة على لجم الأسعار ووقف انخفاض سعر صرف الليرة السورية، وتدني المؤشرات الخدمية لقطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل وغيرها، ولاسيما في بعض المحافظات كما هو حال حلب ودير الزور وبعض المناطق كما هو حال نبل والزهراء والفوعة وكفريا، بفعل الأعمال الإجرامية التخريبية والحصار الخانق من المجموعات الإرهابية المسلحة. ولكن للحقيقة والإنصاف أقول إن الحكومة رغم الصعوبات وتحديات الأزمة التي ربما لم تواجهها حكومة من قبل، فهي تعيش حالة الحرب والعدوان والإرهاب بكل تفاصيلها وحيثياتها وتداعياتها، نعم إنها حكومة حرب وصمود ومقاومة وفي حالات الحرب لا يمكن أن نعيش الاستقرار والمثالية ولا يمكن التنبؤ بما هو قادم وما يمكن أن يحدث غداً، ولكننا نقول إن الحالة استثنائية ولن تطول، والنصر قادم بإذن الله.

وتابع قائلاً: مع ذلك استطاعت الحكومة أن تحافظ خلال الأزمة على الحد المقبول من الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والنقل والمشتقات النفطية والخبز والمياه والكهرباء والاتصالات وغيرها، واستطاعت أن تؤمن تدفق السلع في الأسواق ونجحت في استمرار الحياة في مؤسسات الدولة وتأمين كتلة الرواتب للعاملين في الدولة، وأن تواجه الإرهاب القادم إليها من دول العالم بفعل بواسل قواتنا المسلحة وتحبط كل مخططاته وأهدافه.

كل ذلك لم يكن لولا الصمود الأسطوري للشعب السوري العظيم المقاوم الذي اتخذ قراره بأنه سيمضي إلى النهاية باحتضانه لهذا الجيش البطل والتفافه حول قيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

وأضاف: إن الحكومة تتابع من خلال دبلوماسيتها الحكيمة والرزينة نقل حقيقة ما يتعرض له الوطن من مؤامرة وعدوان إلى المنظمات الدولية وإلى الدول التي تربطها بالقطر علاقات من خلال سفاراتنا أو من خلال بعثات هذه الدول في سورية أو من خلال المندوبين الدائمين للقطر في نيويورك وجنيف وفيينا وباريس ولاهاي، فتعرض وتوصف ما يتعرض له الوطن من أعمال إرهابية من قبل (داعش والنصرة وغيرها) من المنظمات الإرهابية وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب ووقف الدول الداعمة للإرهاب تمويلاً وتسليحاً وتدريباً وإيواءً للمجموعات الإرهابية على أراضيها.

سياسة في العمق

كما تستمر الحكومة بدعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دي مستورا نحو التوجه إلى حل سياسي. مؤكدين أن سورية ما تزال تعتبر إنهاء الإرهاب وتجفيف مصادره وتمويله ودعمه هي الأولوية الأساسية، ولاسيما أن سورية تدعم المبادرة التي أطلقها الرئيس بوتين لقيام جهد إقليمي للقضاء على الإرهاب في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب.

وقال: نرى أن الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥+١) يشكل نقطة تحول كبرى في تاريخ إيران والمنطقة والعالم، وأنه حدث إقليمي ودولي نوعي لم تشهد مثله العلاقات الدولية حدثاً من قبل، وأنه نصر تاريخي لعقيدة الاستقلال والسيادة، وأنه التمسك بمصالح الشعب، وأنه ربح لمحور المقاومة كاملاً، وسيكون بمثابة قفزة نوعية في تاريخ المنطقة على المستوى الاقتصادي لما له من تبعات استثمارية كانت المنطقة بانتظارها منذ سنوات طويلة. نعم لقد انتهت قبضة الهيمنة الغربية واستغلال مقدرات الدول والتحكم باقتصاداتها، لم يعد العالم أحادي القطب، وإنَّ قطباً هاماً شرقياً قوياً بمعايير أخلاقية واقتصادية وسياسية مختلفة يولد اليوم بحكمة ودراية وخطا واثقة لصناعة مستقبل عالم متعدد الأقطاب يقف ضد الظلم والهيمنة والاحتلال والإرهاب، إنها روسيا والصين وشركاؤها من دول البريكس وسيكون مبعثاً للأمل لدى ثلاثة أرباع سكان الأرض من خلال منظمة شنغهاي ومجموعة بريكس.

وأضاف إننا اليوم على عتبة عالم جديد يحقق فيه العالم المقاوم والممانع للهيمنة الغربية انتصارات حقيقية على الأرض، وكان لصمود سورية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد والاتفاق النووي الإيراني وشجاعة الرئيس بوتين وتفكير اليونانيين والإيطاليين والبرتغاليين والإسبان، والمخاض الذي يجري اليوم في الغرب والشرق هو مخاض جديد لاشك أنه يتجه لمصلحة الدول المقاومة والدول التي تحترم الشرعية الدولية والقانون الدولي والتي تريد تحقيق الأمن والسلام في العالم.

ولفت الحلقي في حديثه إلى أن المؤتمر الإعلامي الدولي لمواجهة الإرهاب التكفيري يشكل تظاهرة إعلامية تطلق من دمشق لتجابه المشروع الإعلامي المعادي المضلل، وإعلان المواجهة الشاملة لمجابهة المنظمات الإرهابية التكفيرية من خلال عمل إقليمي ودولي منظم بالتعاون والتنسيق بين جميع الدول سياسياً وأمنياً وعسكرياً لمواجهة هذه التنظيمات، وليكون إعلان دمشق بمنزلة دعوة علنية وشفافة لجميع حكومات الدول وشعوبها ولتصبح مواجهة الإرهاب التكفيري عملاً دولياً وإقليمياً يهدف إلى خير العالم واستمرار الحياة وتنوعها.

اللحام: مطلوب خيارات اقتصادية ناجحة ومعالجات فورية لاحتياجات المواطنين

أكد رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام خلال افتتاح الجلسة السابعة عشرة من الدورة العادية العاشرة للدور التشريعي الأول وبحضور أعضاء الحكومة «أن الحرب الإرهابية على سورية قاسية وصعبة وأن الشعب السوري تحمل وصبر وصمد ولا يزال صامداً مقاوماً بكل قوة لتداعيات الإرهاب الذي تشنه جماعات تكفيرية مدعومة بالمال والسلاح من قبل دول وحكومات غربية وإقليمية متورطة بشكل كبير في سفك دماء السوريين».

وشدد اللحام على أن المطلوب من السلطتين التشريعية والتنفيذية تعزيز صمود الشعب السوري وتأمين مقومات استمرار هذا الصمود ليكون السد المنيع إلى جانب قواتنا المسلحة الباسلة في مواجهة الإرهاب التكفيري وحملات التصعيد التي تدعمها الدول الضالعة في الحرب على سورية مطالباً بوضع أولويات تركز على تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين واتخاذ خيارات اقتصادية ناجحة والقيام بالمعالجات السريعة والفورية للقضايا الطارئة التي تتعلق باحتياجات المواطنين وتعزيز استمرار صمودهم موضحاً أن المطلوب من الجميع العمل بروح التعاون والتكامل.

وأشار اللحام إلى أن الرئيس بشار الأسد أكد في خطابه الأخير أن الدفاع عن الوطن مسؤولية كل فرد في الوطن وليست منحصرة فقط بالجيش والقوات المسلحة وذلك من خلال قيام كل منا بواجباته ومسؤولياته بالاعتماد على الذات وقال: «هي دعوة إلى الابتكار وابتداع الحلول الإسعافية للقضايا الطارئة ووضع خطط بديلة وخطط الطوارئ وغير ذلك للتعامل مع الظروف الاستثنائية التي أفرزتها الحرب الإرهابية على بلدنا اقتصادياً وخدمياً ومعيشيا والتحسب لحملات إرهابية تصعيدية جديدة.

ولفت اللحام إلى أن أعداء سورية ما زالوا يراهنون على الإرهاب والإرهابيين وعلى ممارسة المزيد من الضغوطات والعقوبات الاقتصادية على الشعب السوري ومحاولة تركيعه مؤكداً أن التصميم على النصر الذي بدأت ملامحه ترتسم بسواعد أبطال قواتنا المسلحة وصمود الشعب السوري ينبغي أن يتلازم مع عمل دؤوب وفق خطط إستراتيجية لإعادة البناء والإعمار التي هي مهمة صعبة تتطلب تكاتف الجهود واستغلال الخبرات والتعاون مع الأصدقاء داعياً إلى الاستعداد تشريعياً وتنفيذياً لمرحلة ما بعد الانتصار بكل مكوناتها.

الحلقي لـ«الوطن»: لن نستسلم وسنبقى إلى جانب المواطن

الوطن

طمأن رئيس مجلس الوزراء وائل لحلقي المواطنين بأن الحكومة تعمل على مدار ٢٤ ساعة لتأمين جميع الخدمات بما فيها الكهرباء والمياه والغاز.

وأكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الجلسة اليوم «أمس» لامست هموم الموطن سواء في قطاع الخدمات والاقتصاد المعيشي بشكل عام وكل ما يمكن أن يطرح في إطار التفاعلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكداً أن الحكومة لن تستسلم أبداً بل ستبقى جنباً إلى جنب مع الموطن فنحن أولاً وأخيراً حكومة حرب وسورية ستبقى دائرة واحدة ولكل أبناء الوطن ولا يمكن أن يفصلها أي حاجز أو فاصل.

وأشار الحلقي إلى أن قطاع الخدمات كان له النصيب الأكبر من الحديث والتساؤلات مع أعضاء المجلس مؤكداً أن التحدي الأكبر الذي يواجهه هذا القطاع هو التعديات على قطاع النفط والغاز باعتبارهما الأساس لتوليد الطاقة وهما موجودين في أماكن غير آمنة.

وبين أن ما يصل اليوم إلى محطات الطاقة الكهربائية من الغاز أو الفيول من المصافي تسد فقط جزءاً من احتياجات الشعب من الكهرباء سواء كان في إطار الإنارة أم القطاعات الأخرى سواء القطاع الصناعي أم الزراعي أو غيرهما.

وأكد أن ساعات التقنين ستبقى في هذه المرحلة محددة بين ٨ إلى ١٦ ساعة آملاً من خلال الإنجازات التي يقدمها الجيش أن يتم تأمين كميات إضافية من الغاز والفيول من خلال ما تقوم به الحكومة ولجنة النفط من قرارات لزيادة مستلزماتها للتوليد من الفيول الأمر الذي سوف يساهم في تلبية احتياجات المواطنين بساعات أقل من التقنين.

وعن مياه الشرب في حلب قال: إن المسألة لم تتعلق بالكهرباء فقط بل نحن لدينا عجز مائي بحدود ٤٥ إلى ٤٧٪ بسبب ظروف الجفاف التي مرت بها المنطقة وهناك محطات لتوليد الطاقة الكهربائية تقوم بتأمين الكهرباء لمحطات الضخ ونحن يصعب علينا للأسف حتى تأمين مادة الديزل وإيصالها لمحطات التوليد باعتبارها في الأماكن الساخنة.

> ساعات التقنين ستبقى في هذه المرحلة محددة بين ٨ إلى ١٦
>
> خطة طوارئ للمياه بـ ١٦ مليار ليرة

وأشار إلى أن هناك خطة طارئة لوزارة الموارد المائية تكلفتها في هذا العام ١٦ مليار ليرة سورية تقضي بأن يتم حفر آبار ارتوازية وتأهيل الآبار الأخرى التي لا تعطي طاقة كبيرة حيث تم إعادة تأهيل ٢٣ بئراً وحفر ١٦ بئراً وهناك مشاريع في حلب واعدة من خلال محطات التحلية والتنقية التي توضع على مسار نهر قويق ولدينا خطة طموحة بتأمين ٢٠ محطة تنقية تم تأمين ١١ منها بسعات مختلفة مهمتها تأمين كميات من المياه المنقاة.

وأشار إلى وجود نحو ٨٨ صهريجاً تقوم بتوزيع المياه على الأحياء، إضافة إلى الخزانات الموجودة بالأحياء، لافتاً إلى أن كل هذه الإجراءات تخفف من أعباء أهالي حلب «ومع ذلك لدينا في حلب اليوم وسطياً ٢٥٠ ألف متر مكعب يومياً وهذه الكمية تكفي بما يعادل ٥٠٪ من احتياجات أهالي حلب وبالتالي يجب ترشيد استهلاك مع العدالة في التوزيع الأمر الذي تقوم به السلطات المحلية بالتنسيق مع المجتمع الأهلي».

وفي معرض رده على أسئلة أعضاء مجلس الشعب قال الحلقي: إن محافظة دير الزور تحظى باهتمام الحكومة في ظل الحصار الجائر الذي فرضته التنظيمات الإرهابية المسلحة على الأهالي، مشيراً إلى أن الحكومة تتواصل مع المجتمع المحلي والفعاليات الأهلية والشعبية والمنظمات الإنسانية لتأمين متطلبات المواطنين في هذه المحافظة وتعزيز مقومات صمودهم من خلال إيصال قوافل المساعدات الإغاثية الغذائية والإنسانية، مشدداً على أن الحكومة لن تتوانى عن متابعة جميع التحديات التي يعانيها أهالي المحافظة وحلها بأسرع وقت. لافتاً إلى أن الحكومة غير مقصرة في موضوع الكهرباء وهي تعمل بالتنسيق مع المجتمع الأهلي والمحلي لإعادة التيار الكهربائي إلى محطة التيم المتوقفة نتيجة سيطرة الإرهابيين عليها، مبيناً أن رواتب العاملين في محافظة دير الزور ستصل خلال الأيام القليلة القادمة بعد معالجة هذا الموضوع أمس الأول بالتنسيق بين وزير الإدارة المحلية ومحافظ دير الزور وعدد من الوزراء المعنيين، كذلك الحال لمحافظة الرقة.

لافتاً إلى التحديات التي واجهت القطاع الزراعي لهذا العام وأهمها صعوبة إيصال الأسمدة إلى محافظة الحسكة بسبب الظروف الراهنة والجهود التي بذلتها الحكومة لتأمين البذار ومستلزمات الإنتاج الزراعي الأخرى.

وأشار الدكتور الحلقي إلى أن الكهرباء تصل حالياً إلى محافظة الحسكة بواقع (٤–٥) ساعات يومياً علماً أن وزارة الكهرباء تواصل عملها لإعادة تأهيل محطة التحويل الرئيسية في المحافظة وتم إعادة التيار الكهربائي إلى وضعه السابق حيث كانت كمية الكهرباء التي تصل إلى المحافظة بنحو ٧٠ ميغا واطاً، مبيناً أن وزارة الصحة تتابع عمليات تأهيل مشفى الأطفال في الحسكة بعد تعرضه لأضرار متعددة بفعل الإرهاب.

وأكد الحلقي أن الحكومة تتألم لما تعانيه قريتا الفوعا وكفريا بريف إدلب من إرهاب التنظيمات المسلحة وهي تتواصل مع المنظمات الدولية والإنسانية والمجتمع الأهلي والمحلي لإيصال المساعدات الإغاثية العاجلة علماً أنه يتم حالياً إيصال ٣٠٠٠ ربطة خبز يومياً بالحوامات، وهناك كميات كبيرة من المساعدات المرصودة في اللاذقية لتأمين وصولها.

أعضاء في مجلس الشعب لـ«الوطن»:

ماذا نتوقع من وزراء وجدوا في الأزمة شماعة لتبرير تقصيرهم

ربطة الخبز أصبحت كعلبة الدواء تستخدم مرة واحدة بعد فتحها

الوطن

قال عضو مجلس الشعب شمس شداد لـ«الوطن» إن الحكومة للأسف عجزت في العام الماضي عن تأمين مادة المازوت للمواطن وها هي اليوم في هذا الصيف عاجزة عن تأمين المياه والكهرباء فحلب عطشى وهذا خطر حقيقي.

متسائلاً: ألم تتعلم الحكومة خلال هذه الفترة من البحث عن بدائل لما يجري؟ فهناك تلاعب ومتاجرة في مواد الإغاثة وهناك أزمة نقل هائلة ومستمرة. وأضاف ماذا نتوقع من هذه الحكومة إذا كان بعض الوزراء متقاعسين وقد وجدوا الإرهاب والأزمة شماعة يعلقون عليها تقصيرهم.

وأضاف إن الثقة اهتزت بين الشعب والحكومة والمواطن لم يعد يكترث لما تقوله الحكومة بالطبع ليس الجميع.

من جانبه قال عضو مجلس الشعب عاطف زيبق لـ«الوطن»: لا يمكن أن نتحدث عن دعم الحكومة للخبز، فالسعر مقبول لكن نوعيته غير مقبولة والهدر الحاصل في هذا الموضوع كبير جداً حتى أن ربطة الخبز أصبحت مثل علبة الدواء تستخدم مرة واحدة بعد فتحها والمطلوب تحسين نوعية الخبز مع الحفاظ على السعر.

وأشار إلى ضرورة محاسبة الفاسدين من الأشخاص الذين يتلاعبون بالأسعار وتفعيل دور الرقابة والمحاسبة للعابثين أسعار المواد الغذائية التي وصلت إلى حد جنوني مع الابتعاد عن الخطابات والمجاملات في هذا الموضوع الحساس.

وتركزت مداخلات أعضاء مجلس الشعب حول ضرورة تأمين الاحتياجات والخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين الواقع المعيشي لهم ومراقبة أسعار السلع والمواد الغذائية ومحاربة تجار الأزمة ودعم صمود الجيش العربي السوري وحل مشكلة انقطاع الكهرباء ونقص المياه في بعض المحافظات وتوسيع نطاق المصالحات الوطنية ودعم القطاعات التنموية والخدمية ومكافحة الفساد.

وأكد آخرون ضرورة تأمين سبل الحياة لأهالي دير الزور المحاصرين من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأساسية ومراعاة ظروف طلاب المحافظة الذين لم يتمكنوا من تقديم امتحاناتهم الجامعية بسبب الظروف الراهنة وصرف رواتب العاملين فيها واعتماد محافظة قريبة منها لاستلام الرواتب منها.

بدورها طالبت عضو مجلس الشعب هناء السيد من الحكومة أن تقوم بزيارة مدينة القنيطرة والاطلاع على ما يجري في المدينة على أرض الواقع ولاسيما أن هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها هذا المحافظة.

ودعا أحد أعضاء في المجلس إلى الإسراع بصرف رواتب العاملين في محافظة إدلب وخاصة المتقاعدين في القطاع التربوي وحل مشكلة المفقودين في المحافظة وزيادة مخصصات المحافظات التي تستقبل المهجرين من المواد الغذائية والصحية وإيصال المساعدات الإغاثية إلى قرى الفوعة وكفريا المحاصرة من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة.

وفيما يخص حلب أكد الأعضاء ضرورة إيجاد حلول عملية لمشكلة المياه بمدينة حلب، متسائلين عن أسباب تناقص عدد المنشآت الصناعية العاملة في المنطقة الصناعية.

على هامش الجلسة

- طالب أحد الأعضاء بثورة شعبية ضد الإرهاب أبطالها أعضاء مجلس الشعب.
- مطلوب إستراتيجية عمل للمرحلة المقبلة لمحاربة الفساد.
- لماذا خسرت الحكومة مليوني طن من القمح في الحسكة؟
- وعود إسعافية لم تنفذ من وزارة الكهرباء لمحافظة حلب.
- مياه حلب غير صالحة للاستخدام البشري وتحتاج حلاً جذرياً.
- مطلوب إلغاء الامتيازات الممنوحة للمسؤولين والإداريين.
- لجنة المصالحة شبه معطلة.
- الحكومة لم تتعلم أن تتعاطى مع الأزمة.
- وجه رئيس مجلس الشعب انتقادا إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لأنه خرج من الجلسة دون استئذان واعتبر أن هذا الأمر لا يجوز بالمطلق.